للمرضى من المعتقلين.

○ تحسين ظروف زيارات أهالي المعتقلين، بما في ذلك مدة الزيارة وعدد الزيارات المسموح بها.

○ السماح للمعتقلين بمشاهدة قناتي التلفزة الاردنية والسورية.

○ السماح للمعتقلين الذين تربطهم أواصر قربى بالتواجد في القسم أو الغرفة نفسها في المعتقل (**القدس العربي**، ١٣/٧/١٩٩٢).

وفي وقت لاحق، ذكرت التلفزة الاسرائيلية ان المعتقلين حصلوا، بعد مفاوضات، على بعض مطالبهم ذات الطابع الانساني، الاّ ان ادارة السجون رفضت تقديم أي تنازل في ما يتعلّق بالمسائل الامنية، وعلى الأخص المطلب المتعلّق بانهاء السجن الانفرادي لحوالى مئة سجين؛ والافراج عن كبار السن من المعتقلين المحكومين بالسجن المؤبد (**المصدر نفسه**).

في تقديره لنتائج المعركة التي خاضها المعتقلون الفلسطينيون، كتب مصدر اسرائيلي، انه «لا يمكن تجاهل حقيقة ان السجناء حققوا انجازاً حقيقياً تحت ضغط الاضراب عن الطعام. لقد أثبت الانضباط الكامل للسجناء وقادتهم في مختلف السجون والتنسيق مع جهات فلسطينية في الداخل وفي الخارج انها أسلحة فعّالة ومؤثرة... ولا حاجة للتكهن ان [ما تمّ] سيعزّز مواقف السجناء ومطالبهم، ويصح الاعتقاد ان هذه المطالب سوف تزداد مستقبلاً»؛ وأضاف المصدر مستخلصاً «ان التوازن اختلّ داخل المعتقلات الامنية لصالح السجناء وضد الادارة والسجّانين. فقد بات قادة السجناء يفرضون نمط الحياة في المعتقلات؛ ويعرفون انه يمكن تخطي ادارة السجون ومدير مصلحتها (رؤوفين شابيرا، «المفاوضات مع السجناء لا يجب ان تجرى تحت الضغط والتهديد»، **القدس العربي**، ٢٤/١١/١٩٩٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٩٢). وكتب آخر: لقد استخدم الفلسطينيون «الورقة الوحيدة» في أيديهم «حقوقهم الانسانية» التي تعد ورقة قوية. ولقد أكد الفلسطينيون على حقوق الانسان «لأنها غير متناقضة، ولا تتعارض مع مطالبهم؛ وبسبب الالتزام الدولي غير المشروط تجاه هذه الحقوق. وهذه وسيلة لتحقيق أهداف ذات قيم أخلاقية رفيعة. فبالاشارة الى تجاوزات اسرائيل للقانون الدولي [استطاعوا] ربط حقوق الانسان مع القضايا السياسية، مثل [رفض] اسرائيل تطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يساويهما الفلسطينيون بتجاوزات حقوق الانسان»... «لقد استطاع المعتقلون التأثير في الرأي العام الفلسطيني من خلف القضبان وناشدوا الرأي العام العالمي الضغط على اسرائيل في هذا الشأن» (جون ايمانويل، «الفلسطينيون يرفضون فصل حقوق الانسان عن اهدافهم السياسية»، **جيروزاليم بوست**، ٤/١٠/١٩٩٢).

عودة الى التعيين

تجددت الدعوة الى تشكيل مجلس اداري في مدينة غزة، في أعقاب الاعلان عن اتفاق مبدئي تمّ التوصل اليه بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية في المدينة. وكان المحامي، فايز ابو رحمة، أجرى محاولة في هذا الاتجاه، غير انه واجه صعوبات كبيرة حالت دون اتمامها. فقبل عام، تقريباً، أعلنت مصادر في «الادارة المدنية»، ان الادارة باشرت حواراً مع شخصيات من غزة أبدت استعداداً تقنياً لاعادة تشكيل المجلس البلدي؛ وانها تلقّت موافقة أولية من قبل عدد من الشخصيات التي حاورتها (**الحياة**، لندن، ١٩/١١/١٩٩٢). وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أقالت معظم رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المنتخبة في الارض المحتلة في بداية الثمانينات، وبضمنها المجلس البلدي في غزة برئاسة، رشاد الشوا، على خلفية تأييد المجلس لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ورفضه التعاون مع اجهزة الادارة المدنية الاسرائيلية (**القدس العربي**، ٢٦/١٠/١٩٩٢). في حينه، أوضح ابو رحمة، الذي اعتبر الوحيد الذي تبنّى خطوة التعيين للمجلس البلدي، بصورة علنية، ان النقاش حول الفكرة بدأ في أيار (مايو) ١٩٩١. وأكد انه حصل، رسمياً، في آب (اغسطس) ١٩٩١ على موافقة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وباشر اتصالاته على هذا الاساس (**الحياة**، **مصدر سبق ذكره**،